

Distr.: General
1 November 2017
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون

البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث
 وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير
 تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تعليقات إدارة الإعلام والصحافة التابعة لوزارة خارجية الاتحاد
الروسي بشأن الملف الكيميائي السوري (انظر المرفق الأول)، بالإضافة إلى بيان صادر عن وزارة خارجية
الاتحاد الروسي بشأن التصويت الذي أجراه مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على قرار
بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في
حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق الثاني).
وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. نيبينزيا



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

التعليقات التي قدمتها إدارة الإعلام والصحافة التابعة لوزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن الملف
الكيميائي السوري

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

ركز مجلس الأمن في الأيام الأخيرة اهتمامه مرة أخرى على الملف الكيميائي السوري فيما يتصل
بالتقرير العادي المتوقع صدوره في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر
الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية
السورية، وكذلك انتهاء ولاية آلية التحقيق المشتركة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وطوال الأشهر الستة التي انصرمت منذ وقوع الحادث الكيميائي السبيء الذكر في خان شيخون
في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قامت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومن
بعدها آلية التحقيق المشتركة، بأعمال مكثفة، تُقَدِّمُ كلُّها من بُعد، ودون الكشف عن مصادر المعلومات
أو البيانات الأساسية الأخرى، على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكنا نصرّ، منذ
اللحظة الأولى، على أن يقوم الخبراء الدوليون، تمثيلاً مع معايير الاتفاقية، وبما يخدم مصلحة إجراء تحقيق
مهني وموضوعي كامل، بزيارة موقع الحادث، وكذلك القاعدة الجوية السورية في الشعيرات، وهو الموقع
الذي قالت الولايات المتحدة الأمريكية إنه تم فيه تخزين غاز السارين الذي استُخدم في خان شيخون.
وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه أكدت لنا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنها كانت تعمل على تأمين
الوصول الآمن إلى خان شيخون، بيد أنها أعلنت لاحقاً عدم الحاجة إلى زيارة الموقع لأن استخدام
السارين يمكن أن يُعتبر، على ما يبدو، حقيقة مؤكدة. ومن ثم اتخذت آلية التحقيق المشتركة الموقف ذاته
أيضاً. غير أن إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أبلغت مجلس الأمن مؤخراً
بأن كان هناك بالفعل ضمانات بالوصول الآمن إلى خان شيخون، إلا أن المفتشين ببساطة لم يرغبوا في
الاستفادة منها.

ونشأ أيضاً موقف غريب ذو صلة بمسألة زيارة قاعدة الشعيرات الجوية. ونزولاً عند إصرارنا،
ذهب ممثلو آلية التحقيق المشتركة مؤخراً إلى القاعدة، ولكنهم رفضوا رفضاً قاطعاً أخذ عينات من أجل
إثبات وجود السارين من عدمه. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، في ظل هذا الموقف التوقع بأن
تكون نتائج التحقيق عالية الجودة.

وتصر الولايات المتحدة الأمريكية على أن يُتخذ بشكل فوري، ومن دون تردد أساساً، قرار
بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. وتعمل في الوقت نفسه على تشويه الموقف الروسي بشكل
صارخ مدعية أن موسكو ستعرق، حسب زعمها، تمديد الولاية إذا كانت نتائج آلية التحقيق المشتركة
تتخذ منحى معاد لسوريا. وهذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. فأولاً، لم ير أحد
ظهور أي نتائج، نظراً لعدم وجود أي تقرير حتى الآن، ورغبة واشنطن في ظل هذه الظروف في تمديد
الولاية بأي ثمن تبدو غريبة نوعاً ما، وهذا أقل ما يقال. وثانياً، لقد قلنا دائماً ولا نزال نقول إن موقفنا

بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لا يتوقف على معرفة الجهة المسؤولة عن الهجوم، وإنما على جودة التحقيق وامتناله لمتطلبات الاتفاقية.

ولكي يتخذ مجلس الأمن قراراً يقوم على أساس سليم بشأن هذه المسألة، من الضروري أولاً قراءة التقرير، وخاصة في ضوء أن مجلس الأمن لم يتلق أي معلومات مفيدة عن عمل آلية التحقيق المشتركة خلال السنة الماضية. ورغم عدم وجود أي تقرير، فإنها تصر على تمديد الولاية. وهذا غير ممكن؛ إذ إنه من الضروري التصرف وفقاً للممارسة المتبعة: أولاً، قراءة التقرير عن نتائج أعمال آلية التحقيق المشتركة، وهي الهيكلية التي أنشأها مجلس الأمن، خلال الفترة قيد الاستعراض، ثم النظر في مسألة تمديد الولاية. ولا داعي لإثارة البلبلة مرة أخرى.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن التصويت في مجلس الأمن على قرار بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

صوّت مجلس الأمن، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدعو إلى القيام على وجه السرعة بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية حتى قبل صدور تقرير عن آلية التحقيق المشتركة عن الأعمال التي قامت بها خلال السنة الماضية.

وقد صوّت الاتحاد الروسي ضد مشروع القرار لأسباب أوضحناها مرارا في بيانات عامة وفي اتصالات العمل مع سائر أعضاء مجلس الأمن. والسبب الرئيسي هو أنه لا يعقل اتخاذ قرارات بهذه الأهمية حتى دون تقييم أداء آلية التحقيق المشتركة. فمن المستحيل، بدون هذا التقييم، تحديد ما إذا كان ينبغي تمديد ولايتها كما هي عليه، أو تعديلها وتعديلها على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن السابق ٢٣١٩ (٢٠١٦).

وقد أثر الأمريكيون الشروع في تصويت سابق لأوانه على مشروع القرار في تجاهل للمنطق الأساسي وللإجراءات التي دأب مجلس الأمن على اتباعها. ومن البديهي أنهم كانوا يسترشدون باعتباراتهم الخاصة البعيدة كل البعد عن الغرض الذي أنشئت لأجله آلية التحقيق المشتركة. وقد أصبحت العلامة التي تميز الأمريكيين بالفعل هي اندفاعهم بلا تبصر، ليفرضوا مواقفهم على الآخرين بوقاحة وصفاقة دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تقديم أي حجج مترابطة منطقيا. ونرى هذا بوضوح في الكيفية التي تفرض بها على المجتمع الأمريكي الادعاءات بالتدخل الروسي في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية. وتستخدم نفس الأساليب في الساحة الدولية؛ فدمشق متهمه بدون مبرر بارتكاب جرائم كما أن موسكو متهمه بتوفير غطاء مزعوم لها. فهم يكذبون بلا حياء، كما أنهم يحتطفون، بكل معنى الكلمة، آلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حد سواء، وكذلك مجلس الأمن، ويبدون تعنتاً فلا يكتثرون للقانون الدولي أو القواعد الدبلوماسية ولا حتى للحس السليم.

ويسبب مسار العمل هذا ضررا مباشرا لأسس الدبلوماسية المتعددة الأطراف؛ إذ يفرغ أعمال الهيئات الدولية من مضمونها، بما في ذلك آلية التحقيق المشتركة، ويعيد تشكيلها لتناسب المصالح الأمريكية.

وموقفنا واضح ومتسق بشكل كبير، ألا وهو ضرورة تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومعاقبتهم على النحو الواجب. وقد كنا موجودين منذ البداية عند تأسيس آلية التحقيق المشتركة، وكنا نأمل أن تسلط أعمالها الضوء على الجرائم المرتكبة الكيميائية في سوريا. وفي عام ٢٠١٦ اتفقنا مرتين على تمديد عمليات آلية التحقيق المشتركة، وتوسيع نطاقها ليشمل الأراضي المتاخمة لسوريا، والتركيز أيضا في ولاياتها على مكافحة الإرهاب. ولذلك يحق لنا التساؤل الآن عما تحقق بالفعل من أجل تنفيذ هذه القرارات. وما هي درجة جودة التحقيقات؟ وإلى أي مدى تستوفي هذه الأعمال المعايير

العالية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ؟ وهل هناك ثمة حاجة إلى إجراء تعديلات لجعل آلية التحقيق المشتركة أكثر فعالية؟ وبدلاً من ذلك يُطلب منا تمديد ولايتها بدون نقاش. ويبدو أن الأمريكيين يخشون أن يؤدي القيام بتحليل متأن إلى استنتاجات لا تحبها واشنطن.

وقد دعا الاتحاد الروسي على الدوام إلى أن تضطلع آلية التحقيق المشتركة بعملها على نحو منهجي وبطريقة منظمة. ومن المتوقع أن تُصدر آلية التحقيق المشتركة تقريراً عن أدائها قريباً جداً. وسوف نقوم بدراسته بدقة ثم نقترح كيفية المضي قدماً.
